

القاهرة في 31 يناير 2018

السيدة/ هبة الصيرفي

رئيس قطاع الإفصاح بالبورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،

نود أن نحيط سيادتكم علمًا بأن مجلس إدارة مصرفنا قد انتهى من انعقاده اليوم الموافق 31 يناير 2018 وقرر ما يلي:

- اعتماد القوائم المالية (المجمعة وغير المجمعة) للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وحساب الأرباح والخسائر، ومشروع توزيع الأرباح عن عام 2017، وتقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط البنك خلال نفس العام.
  - اعتماد الدعوة لحضور الجمعية العامة العادية للبنك والمقرر عقدها يوم الأحد الموافق 4 مارس 2018، وسنوافي هيئتك الموقرة بصورة من الدعوة المزمع نشرها بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة.
  - اعتماد تقرير الإفصاح الخاص بزيادة رأس المال المصدر من 11,618,011,000 جنيه مصري ليصبح 11,668,326,400 جنيه مصري وذلك للإفراج عن الأسهم الخاصة بالسنة التاسعة من برنامج تحفيز وإثابة العاملين بالبنك عن طريق الوعد بالبيع، بغرض السير في إجراءات زيادة رأس المال. وقد قام المجلس بتفويض رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في إجراء أية تعديلات على تقرير الإفصاح وفقاً لمتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية، والموافقة عليها واعتمادها. وتعديل المادتين (السادسة والسابعة) من النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق برأس مال البنك المصدر بما يعكس هذه الزيادة، وذلك بناءً على التفويض الصادر لمجلس الإدارة من الجمعية العامة غير العادية بجلستها بتاريخ 21 مارس 2016، وتفويض رئيس مجلس الإدارة في إجراء أي تعديل إذا تطلب الأمر.
  - وفيما يتعلق بموافقة الجمعية العامة العادية باجتماعها بتاريخ 18 يوليو 2017 على زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع تمويلاً من الاحتياطي العام وتوزيع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً على المساهمين بواقع سهم لكل أربعة أسهم، وافق المجلس على إعادة عرض الموضوع على الجمعية العامة العادية بجلستها المزمع عقدها في 4 مارس 2018 وفقاً لجدول أعمال الجمعية على أن يتم تفعيل قرار الجمعية بعد الانتهاء من التوزيعات النقدية وتنفيذ زيادة رأس المال المتعلقة بالشريحة التاسعة من برنامج تحفيز وإثابة العاملين بالبنك والتي حان موعد تنفيذها وفقاً لشروط وأحكام النظام، وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية لمصرفنا بجلستها المنعقدة بتاريخ 13/4/2011، والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية.
- ونود التأكيد على أن الملخص الذي تم موافاة البورصة المصرية به يتضمن كافة الأحداث الجوهرية التي يجب الإفصاح عنها وفقاً لأحكام لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما وأن جميع ما لم يتم الإفصاح عنه يدخل في إطار المعلومات التي كفل القانون حماية سريتها بأحكام قواعد سرية حسابات البنوك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،



نيللي الزيني

مسئول علاقات المستثمرين